الأنوار
الاثنين 16-03-2009 العدد 17097
13

## بطاقات السفر الانتخابية «بالون اختبار» يطلق في أجواء الانتشار اللبناني

# اللبنانيون العاملون في الخارج يواجهون تحدّي أزمة الركود

■ كتبت نهاد طوبالیان:

*بين سندان الأزمة المالية العالمية ومطرقة الانتخابات النيابية، يقف المغترب اللبناني في دول مجلس التعاون الخليجي، وعدد من الدول الأوروبية والأميركية في الوسط، ففي حين بدأت الأزمة المالية تؤثر على وظيفته، وتاليا على موقعه في سوق العمل الخارجي، وتزايد الاشاعات عن عودة آلاف من اللبنانيين من هذه الأسواق لفقدانهم وظائفهم، يجد نفسه اليوم محور حديث سياسي لبناني بامتياز، حديث لا يتطرق الى عمق المشكلة التي بدأت تظهر معالمها وتهدّد مستقبل هؤلاء الموظفين، وما يترتب عنها من تأثير على التحويلات المالية التي تنعش الاقتصاد اللبناني وتسند العائلات، انما وللأسف حديث ينظر الى هؤلاء المعروفين بـ«الأدمغة اللبنانية واليد العاملة الكفوءة» على انهم رؤوس لأصوات انتخابية، يتسارع السياسيون الى تأمين بطاقات السفر الانتخابية لهم، باتجاه لبنان، عوضا عن تأمين سوق عمل لهم، يضمن استمرار عطاءاتهم.*

*المغتربون اللبنانيون في الدول العربية والخليجية وفي أنحاء الكرة الأرضية، هم اليوم ازاء الأزمة المالية العالمية وانعكاسها السلبي على الوضع الاقتصادي العالمي وهم موضع الكثير من الاشاعات التي تقول بعودة الآلاف منهم معدمين الى لبنان، في حين ان هذه الاشاعات لم تجد طريقها من قبل المسؤولين للتحقق من مدى صحة بعضها، للوقوف على حال هؤلاء في أماكن عملهم والظروف التي يمرون بها، خصوصا وان هؤلاء هم مصدر أساسي في تغذية السوق المالية اللبنانية من خلال تحويلاتهم المالية التي بلغت خلال العام ٢٠٠٨ مبلغ الستة مليارات دولار.*

*والسؤال الذي يطرح اليوم: ما هي حقيقة أوضاع المغتربين اللبنانيين؟ وما مدى تأثير الأزمة المالية العالمية على وظائفهم؟*

هل صحيح ما يقال ويتردد بأن الأزمة المالية العالمية لن تؤثر على لبنان؟ هذا الموضوع وغيره من المواضيع ذات الصلة، شكلت محور لقاء «الأنوار» مع مديرة مركز دراسات الانتشار اللبناني في جامعة سيدة اللويزة غيتا حوراني، ومدير قسم الدراسات الاقتصادية في أحد المصارف اللبنانية الخبير الاقتصادي نسيب غبريل، حيث كانت لهما حول طاولة مستديرة قراءة مفصلة عن واقع الاغتراب والأزمة المالية والعالمية والانتخابات في لبنان. وردا على سؤال حول ما يتردد بأن الأزمة المالية العالمية لن تؤثر على لبنان، قالت غيتا حوراني:

ان الأزمة المالية العالمية لم تحط رحالها بعد. وبمعنى آخر، لم نر منها سوى بداياتها بحسب الخبراء العالميين المطلعين على هذه الأزمة. فمثلا، جاء في التقرير الاقتصادي السنوي للأمم المتحدة تحت عنوان «الوضع الاقتصادي العالمي والتوقعات في العام ٢٠٠٩ «بأنه وعلى الرغم من ان الشرق الأوسط عامة، ولبنان خاصة، قد تحملا وبشكل مرن الصدمة المالية العالمية، إلاّ أن الكساد العالمي خصوصا في الولايات المتحدة الأميركية، سوف يؤثر مثلا على سعر البترول الذي بدوره سيؤثر على

الخبير الاقتصادي والمالي نسيب غبريل

رئيسة مركز دراسات الانتشار اللبناني غيتا حوراني

> **غيتا حوراني: الأزمة العالمية لم تؤثر بشكل مباشر على الوضعين المالي والمصرفي**

الأوضاع الاقتصادية، وسيكون لذلك تداعيات كبيرة على المنطقة، وبالطبع على لبنان.

أما على صعيد لبنان، وفق مديرة مركز دراسات الانتشار اللبناني، فان هذه الأزمة لم تؤثر بشكل مباشر على الوضعين المالي والمصرفي في لبنان، وذلك بسبب السياسة الحكيمة التي يتبعها البنك المركزي، وبسبب السيولة المالية المتوفرة في السوق المحلية، وأيضا بسبب الانتعاش الاقتصادي والنمو الاقتصادي الجزئي الذي شهده عام ٢٠٠٨ بفعل التحسن النسبي في الأوضاع الأمنية والسياسية في لبنان. غير ان التأثير غير المباشر - وفق حوراني - سيطال القطاعات الأخرى كما يقول الخبراء، اذ مثلا سوف تتراجع نسبة التحويلات المالية للمغتربين بسبب فقدان البعض وظائفهم، أو تدهور أعمالهم. كما سوف تتراجع الحركة الاستثمارية للمستثمرين الخليجيين خصوصا في قطاع العقارات، بمقابل تقليص اللبناني المقيم من إنفاقه مما سوف يؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي عن العام ٢٠٠٨. كما وهناك أيضا عوامل سياسية سوف تزيد من حدة الوضع الاقتصادي، منها الاستحقاق الانتخابي وما سيؤول له الوضع الاقليمي خصوصا في النصف الأول من هذه السنة.

من جهته وردا على ما يشاع بأن لبنان لن يتأثر بالأزمة المالية العالمية، يقول الخبير الاقتصادي نسيب غبريل: هناك الكثير من الغيوم في الآفاق، نظرا لتغيّر المشهد الاقتصادي والمالي في المنطقة، وبخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي، ما سيكون له تأثير على الاقتصاد اللبناني، وصحيح ان الاقتصاد اللبناني هو بمنأى عن الأزمة، لكنه ليس بعزلة عنها، والقطاع المصرفي اللبناني صحيح انه صامد، ولكنه ليس منيعا بالكامل.

وانطلاقا مما سبق، يرى الخبير الاقتصادي نسيب غبريل انه من المتوقع أولا ان تؤدي الأزمة الى تباطؤ في النمو الاقتصادي خلال العام ٢٠٠٩ الجاري الى حوالى ٣ بالمائة، بشهادة لجنة الاقتصاد الذكية المعروفة باسم Economist Intelligence Unit التي خفّضت توقعاتها للنمو في لبنان الى ٢.٧ بالمائة، وصندوق النقد الدولي الذي توقع مستوى نمو ٣ بالمائة، في خلال العام الجاري، وهو أقل من توقعاته السابقة التي بلغت ٥ بالمائة للعام الحالي، وذلك لأن الاقتصاد اللبناني بات في السنوات الأخيرة، يعتمد بصورة متزايدة على الاغتراب اللبناني وبخاصة في مجال السياحة والطلب على العقارات وتدفقات رأس المال وتحويلات المغتربين.

### تراجع الودائع

وإذ يرى غبريل ان ما يؤثر على الاغتراب اللبناني لا بد من ان يترك تداعيات على الاقتصاد اللبناني، يلفت الى انه من المحتمل ان يتراجع مستوى نمو الودائع في لبنان، ويقول: اذا كانت الودائع قد زادت بنسبة ١٦ بالمائة في العام ٢٠٠٨، أي ما مجموعه عشرة مليارات وخمسماية مليون دولار، وهذا ما يوازي نموا شهريا معدله ٨٧٥ مليون دولار للعام ٢٠٠٨، فانه لا يمكننا توقع معدل نمو مماثل للعام ٢٠٠٩، بل علينا ان نتوقع تباطؤا في العام ٢٠٠٩ بسبب الواقع المالي والاقتصادي الجديد في اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي. وعليه، فانه اذا كانت الودائع قد نمت بمعدل قدره مليار دولار شهريا في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠٠٨، بسبب مستوى السيولة الاستثنائي في دول مجلس التعاون الخليجي بمقابل مستوى الثقة المرتفع عند المغتربين اللبنانيين، فان هذا النمو تباطأ الى ما معدله ٧٠٠ مليون دولار شهريا في الأشهر الأربعة الأخيرة من العام ٢٠٠٨ المنصرم، أي منذ اندلاع الأزمة في أيلول.

وإذ يشير الخبير الاقتصادي نسيب غبريل الى ان هذا الرقم - أي ٧٠٠ مليون دولار شهريا - كان ليكون أقل بكثير لو لم تنم الودائع بمعدل مليارين و٢٠٠ مليون دولار في كانون الأول ٢٠٠٨، يوضح: ان الاستقرار السياسي والأمني يشكلان أسسا ضرورية لتحفيز النمو الاقتصادي المستدام، وعلاوة على ذلك، يرى بأن تنفيذ الاصلاحات لتحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار، يشكل دعما كبيرا لتحفيز النمو، واستقطاب رؤوس الأموال، لذا، على السلطات السياسية وضع المسائل المالية والاقتصادية على سلّم الأولويات، وجعل القرارات السياسية في خدمة هذه الأولويات، خصوصا وان لبنان قد هدر بالفعل الكثير من الوقت، والكثير من الفرص لتنفيذ الاصلاحات التي هو بأمس الحاجة اليها لدعم القطاع الخاص، لذا، يجب تطبيق البنود الاصلاحية كافة الواردة في مؤتمر «باريس ٣».

● ثمة اشاعات كثيرة تروّج حول خسارة عدد كبير من اللبنانيين العاملين في دول الخليج لوظائفهم. فما هي حقيقة هذا الأمر؟

- تجيب مديرة مركز دراسات الانتشار اللبناني غيتا حوراني: من المؤسف ان نسمع الكثير من هذه الاشاعات التي تروّج لمعلومات غير دقيقة حول أعداد اللبنانيين الذين خسروا وظائفهم، وحول ترك بعض الآلاف منهم بشكل غير لائق للبلد الذي استضافهم. في الحقيقة، ليس هناك من وسيلة في لبنان للوقوف على حقيقة هذا الأمر، وقد تحرّينا عن هذه المعلومات في لبنان وبعض دول الخليج، إلا اننا لم نتوصل الى معرفة حقيقة الأمر، اما لعدم توفّر الاحصاءات والمعلومات كما هي الحال في لبنان، أو لعدم توفّر وسائل الحصول على المعلومات في بلدان الاغتراب. لكننا عندما استقصينا عن الموضوع مع عائلات لديها مهاجرون في الخليج، استطعنا ان نعرف مثلا ان بعض اللبنانيين الذين فقدوا وظائفهم، لم يعودوا الى لبنان، بسبب عدم توفّر فرص العمل فيه، ولانعدام الأمن بالكامل، خصوصا بعد تعرّض البعض للاغتيال وآخرين للخطف، ولأن عاد الى لبنان، فلا تزال نسبته قليلة جدا - بعض الآلاف - مقارنة مع الأعداد الهائلة للبنانيين العاملين في الخليج، والذين يعدّون بعشرات الآلاف، لكن، هذا لا يعني ان معاناة من عاد ليست مهمة، على العكس، من ذلك فان تأثير هذه الأزمة على أي لبناني في لبنان أو الخارج أو أي انسان في العالم، هو مأساة بحد ذاتها، هناك أشخاص فقدوا كل ما لديهم، وبعضهم فقد القليل، وبذلك فان هذه كارثة انسانية وليست مالية فقط.

أما جواب الخبير الاقتصادي نسيب غبريل عن الاشاعات التي تقول بخسارة عدد كبير من اللبنانيين العاملين في دول الخليج لوظائفهم فهو: هناك حوالى ٤٠٠ ألف لبناني يعملون في قطاعات مختلفة في دول مجلس التعاون الخليجي، والنسبة الأكبر منهم تتمتع بخبرات وكفاءات عالية، ونسبة أقل بكفاءة وخبرة أقل، جميعهم يعمل في قطاعات أساسية كالمصارف والتمويل، العقارات والبناء، الاعلام والاعلان، الاستشفاء والسياحة، الخدمات العامة والخدمات الاستشارية والنفط والغاز، لكن، مع تراجع حدة الاقتصاد في دول مجلس التعاون الخليجي، من جراء الأزمة المالية العالمية تمّ إلغاء العديد من المشاريع، وبذلك، فانه مع انهيار أسواق الأسهم المالية وانخفاض أسعار النفط، من الطبيعي ان يتأثر اللبناني، حيث ان البعض منهم خسر وظيفته، والبعض الآخر لم يعد في مأمن ومعرّضون لخسارة وظائفهم، غير انه ولليوم، ليس هناك من احصاءات وأرقام رسمية عن عدد اللبنانيين الذين خسروا وظائفهم في دول مجلس التعاون الخليجي، ذلك ان السلطات اللبنانية ليس لديها ما يعرف بـ«الاحصاءات» والبرامج على غرار الدول التي تعتمد على الانتشار.

وبالعودة الى واقع دول مجلس التعاون الخليجي، يقول غبريل: حين بدأت دول مجلس التعاون الخليجي بتحسس الأزمة المالية في أيلول الماضي، توقع العديد من الخبراء عودة آلاف المغتربين الى لبنان، غير ان هذه التوقعات غير واقعية، لأن المغتربين يعرفون ان سوق العمل اللبناني لا يستطيع استيعابهم ولغياب فرص عمل لهم، وعليه، فان من خسر وظيفته من اللبنانيين يبحث عن فرص عمل في أسواق أخرى في دول مجلس التعاون الخليجي، أو في دول أخرى في المنطقة كشمالي أفريقيا.

وحيال ما يشهده العالم من تداعيات يقابلها وضع استراتيجيات وسياسات هادفة لاستيعاب تأثير الأزمة، والسؤال ما اذا كان هناك من سياسات اتبعتها الدولة اللبنانية لاستيعاب تأثير هذه الأزمة على اللبنانيين المهاجرين، توضح غيتا حوراني: هناك بعض المبادرات التي سمعنا عنها في أواخر العام الفائت، وفي مجملها تمحورت حول فكرة انشاء «مجلس أعلى للتنافسية»، هدفه الاعداد لمواجهة انعكاسات الركود العالمي على الاقتصاد اللبناني، إلا اننا، تضيف حوراني، لم نسمع الكثير عما أعدّه أو ما يقدمه، وبحسب البحث الذي أجريناه لمعرفة سياسات الدولة تجاه مساعدة اللبنانيين العاملين في الخليج، لم نجد سياسات بالمعنى الحقيقي للكلمة، وقد يكون بعض المسؤولين قد أجروا اتصالات هنا وهناك لمعرفة بعض التصرفات التي يمكن ان تأخذها بعض الدول، إلا انهم لا يستطيعون الامالاء على الدول ارادة لبنان في الحفاظ على وظائف مهاجريه، أو في الدرء عن لبنان هذه الكارثة، هذا من جهة استيعاب الأزمة في الخارج. أما لجهة استيعابها في الداخل، فتقول حوراني، لم نقرأ أية معلومات حول سياسات سوف تتبعها الدولة في حال رجوع العديد من المغتربين الذين فقدوا وظائفهم.

وتعلق حوراني: ان ما يستدعي الاستغراب انه لم تردنا معلومات حول تشكيل لجنة مثلا تعنى بالتعلم من هذه الأزمة، في ترشيد التعليم المهني والجامعي، بناء على دراسات جدوى حول حاجة السوق اللبناني المحلي للمهارات والاختصاصات الجامعية لتوجيه الطلاب الذين أنهوا دروسهم الثانوية نحو مجالات تخصص يستطيع لبنان استيعابهافي الداخل للحد من الهجرة وللاعتماد أكثر على الانتاجية الوطنية وليس على التحويلات المالية، بالقدر الذي تعتمد الدولة والعائلات اللبنانية عليها.

أما الخبير الاقتصادي نسيب غبريل فقال: أعلنت الحكومة اللبنانية عن خطة تمتد على سنتين، تهدف الى التخفيف من آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد اللبناني. وتقترح هذه الخطة ضخ سيولة في السوق، وتحفيز الاستثمار العام والخاص، ودعم العمالة، كما ويشير بند الاستثمار العام في الخطة الى ان الحكومة تنوي تشريع المشاريع العامة وأعمال البنية الأساسية التي يجري تنفيذها من قبل مجلس الانماء والاعمار، والتي يتم تمويلها عن طريق القروض الميسّرة الخارجية. كما وتتعهد الخطة تسريع عملية التصديق على صرف القروض الميسّرة التي بلغت ٦٠٠ مليون دولار، والتي من شأنها تمويل المشاريع العامة. أما بالنسبة الى بند الاستثمار الخاص في الخطة، فيقترح تسريع صرف قروض مؤتمر «باريس ٣»، والتي خصصت لدعم القطاع الخاص، كما وتعتزم الخطة تحسين مناخ الأعمال من خلال إلغاء بعض الضرائب التي لا توفّر دخلا كبيرا للحكومة، وتقترح الخطة أيضا توسيع عدد المستفيدين من القروض المدعومة، لتشمل الشركات العاملة في القطاعات الانتاجية التي ستنشأ خلال العام ٢٠٠٩ الجاري، والقروض للشركات اللبنانية التي تريد نقل اعمالها الى لبنان... كما وتشمل الخطة دعم وتشجيع تشكيل صناديق الاستثمار بالرأسمال المجازف وتطوير الأطر القانونية لهذه الصناديق، فيما تبقى العبرة في التنفيذ، خصوصا وان العديد من المشاريع والخطط والأفكار طرحت في الماضي وبقيت حبراً على ورق.

● كيف ستؤثر الأزمة المالية العالمية على التحويلات المالية للمهاجرين؟

- تعلق غيتا حوراني: مما لا شك فيه ان التحويلات المالية الى لبنان سوف تتأثر بفعل الأزمة المالية والركود الاقتصادي العالميين. ويقدر بعض الاقتصاديين العالميين الذين يتابعون الاقتصاد في منطقة الشرق الأوسط ولبنان، بأن تنخفض التحويلات المالية خلال العام ٢٠٠٩. وهنا، جميعنا يعرف ان اللبنانيين المهاجرين خصوصاً في الخليج وافريقيا وكندا واوستراليا هم مصدر رئيسي للتحويلات النقدية لأسرهم في لبنان وان هذه التحويلات تغطي نفقات التعليم والطبابة وشراء العقارات والانفاق الاستهلاكي اليومي. وعليه، اذا خفت أو نضبت هذه التحويلات، فسوف تتأثر المؤسسات التي توفر هذه الخدمات، كما سيتأثر الوضع الاقتصادي العام بتباطؤ عجلة الاقتصاد.

### أزمات نفسية

وتلفت مديرة مركز دراسات الانتشار اللبناني غيتا حوراني النظر الى ان المهاجر نفسه سوف يعاني من أزمة، وان لم يخسر وظيفته بالكامل، ان من خلال ما سيخسر من راتبه أو من المنافع أو الميزات المضافة الى ما لديه من مصاريف لاقامته وحياته في الاغتراب، عليه أن يرسل ايضاً أموالاً الى ذويه في لبنان، مما سيسبب له أزمات في مجملها نفسية وقلق على المصير. فالقلق النفسي يتم تحويله ايضاً من المهاجر الى ذويه وبالعكس. ففي أميركا وكندا واوروبا مثلاً، هناك لبنانيون خسروا منازلهم او شركاتهم، وهم في حالة لا يحسدون عليها.

أما الخبير الاقتصادي نسيب غبريل، فينطلق في رده على هذا السؤال من تقديرات البنك الدولي، اذ يقول: قدّر البنك الدولي زيادة التحويلات الوافدة الى لبنان بنسبة ٤ بالمائة لتبلغ ستة مليارات دولار في العام ٢٠٠٨، وقد تمثلت تحويلات المغتربين اللبنانيين بنحو ٢٤ بالمائة من الناتج المحلي، وهذه خامس أعلى نسبة في العالم، فيما نصيب الفرد من التحويلات يقارب الـ١٤٠٠ دولار، وهذه أعلى نسبة في الأسواق الناشئة، مما يعكس أهمية تدفقات تحويلات المغتربين بالنسبة للاقتصاد اللبناني ومساهمتها في رفع مستوى المعيشة في البلاد. لكن البنك الدولي حذّر من ان تدفقات التحويلات الى البلدان النامية بدأ يتراجع في الربع الثالث من العام ٢٠٠٨ بسبب الأزمة المالية العالمية، كما توقع مستوى تراجع أكبر في العام الجاري، وبشكل أكثر تحديداً، توقع البنك الدولي أن تتراجع تدفقات التحويلات الى منطقة الشرق الأوسط وشمالي افريقيا بنسبة ٦,٧٪ في العام ٢٠٠٩ في أفضل الحالات، وأن تنخفض بنسبة ١٣,٢٪ في أسوأ الحالات. في حين ان تدفق التحويلات المالية من دول مجلس التعاون الخليجي ستنخفض بنسبة ٩٪ على الأقل هذا العام. ما يعني ان هذه العوامل ستؤدي الى تقليص حجم التحويلات الى لبنان بما يقارب الـ٢٠٪ خلال العام ٢٠٠٩.

وفي السؤال عما يجب أن تقدم عليه الدولة من مبادرات باتجاه التحويلات، يجيب غبريل: على السلطات أخذ المبادرات لزيادة تحويلات المغتربين كالغاء الضريبة على الفوائد على الودائع، لأنها تعتبر ايضاً ضريبة على الحويلات. كما ومن الضروري تأمين حوافز للمغتربين للاستثمار في مشاريع عامة، ومشاريع بنى تحتية ومشاريع انمائية في القرى والمناطق الريفية، بمقابل زيادة الوعي حول التأثير الانمائي للتحويلات، خصوصاً وان هذه المقاربة كانت ناجحة جداً في اقتصادات اخرى تعتمد بشكل كبير على تحويلات المغتربين. لقد أظهر نموذج الـMatching في المكسيك نجاحاً كبيراً، اذ رصدت حكومات الولاية والحكومة الفدرالية والمجالس البلدية دولاراً واحداً من كل منها، مقابل كل دولار يهبه المغتربون لتمويل مشاريع انمائية، مما شجع في تدفق الأموال نحو مشاريع بنى تحتية صغيرة، مثل معالجة المياه، المدارس، الطرقات، منشآت الاستجمام، الحدائق العامة.

> **نسيب غبريل: لا بد من جعل القرارات السياسية في خدمة الأولويات الاقتصادية**

وبانتظار تطبيق الدولة ما وضعته من سياسات لاستيعاب تأثير الأزمة على المغتربين اللبنانيين، يتوقف محاورا «الأنوار» عند السياسات الجديدة للدول المتقدمة حيال المهاجرين من ضمن خطط احتواء الأزمة المالية العالمية في هذه البلدان، اذ تلفت حوراني الى انه وفي الأزمات تصبح الدول حتى الأكثر منها تسامحاً وكرماً أكثر تعصباً لشعبها وأكثر تأميماً للوظائف لحماية مصالحه. هناك وبكل تأكيد سياسات بدأت دول العالم المستقبلة للمهاجرين في وضعها واعتمادها للحد من الهجرة، وارساء عقوبات بحق المهاجرين الذين فقدوا شرعية وجودهم في البلد، والمثال على ذلك مصادقة البرلمان الاوروبي على قانون جديد للهجرة يخول السلطات احتجاز المهاجرين غير الشرعيين، لمدة تصل الى سنة ونصف السنة، بمقابل حرمانهم العودة الى اوروبا لمدة خمس سنوات. ان هذه السياسات سوف تنعكس على لبنان أولاً من خلال عودة بعض المهاجرين، وثانياً في الحد من عدد المهاجرين الجدد الذين هم في غالبهم من المتخرجين الجدد ممن يطمحون لايجاد فرص عمل خارج الوطن، مما سيزيد، نسبة البطالة خصوصا في العنصر الشاب. وثالثا ولعدم توفر سياسات لاستيعاب الأزمة في لبنان، ستزيد البطالة بمقابل الاستغناء عن بعض العاملين الأجانب في لبنان بسبب عدم توفر الأموال لدفع رواتبهم، مما سيضع البعض منهم أمام حلول ثلاثة: اما العودة الى وطنهم، واما القبول برواتب اقل، او بتأجيل الدفع، وهذا سيؤثر على عائلاتهم في وطنهم. كما وان هناك احتمال ازدياد العداء للمهاجرين او المغتربين، ما يجعلنا أمام أمر مهم جداً وانساني بامتياز، لأن الكثير من اللبنانيين يعتمدون اعتماداً مباشراً على التحويلات المالية التي ان لم تأت فسيكونون في ضيق.

أما مسألة الاغتراب بنظر غبريل فهي باتت معضلة أساسية في تطور الاقتصادات، وقبل حصول الأزمة المالية بكثير، والمثال على ذلك ما حصل في توسيع الاتحاد الاوروبي ليضم اليه دول اوروبا الشرقية. وقد ضاعف هذا التوسع في حركة اقتصاد المواطنين الأعضاء الجدد في الاتحاد، وكذلك الأمر مع المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين في الولايات المتحدة الأميركية. وحاليا، هناك اتجاهات في كل من الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الأميركية اتجاهات وخطوات لصالح الهجرة وضدها في آن. وبعدما رفعت الأزمة المالية المسألة الى مستوى جديد، برزت الحاجة الى وضع قيود قانونية للهجرة، للحفاظ على الوظائف لمواطنيها، ولمحاربة الهجرة غير الشرعية. كما وان الانهيار الاقتصادي في الولايات المتحدة وغالب اقتصادات دول اوروبا لا تشجع الهجرة الى تلك الأسواق. وبذلك، فان الهجرة باتجاه هذه الدول ستشهد انخفاضاً بدءاً من هذا العام، الى أن يستعيد الاقتصاد العالمي عافيته من الأزمة المالية والاقتصادية. وبالمقابل، فان ذلك سيكون له وقعه على اقتصاد الدول التي اعتادت على تصدير اليد العاملة.

ويبقى في نهاية هذا اللقاء، ماذا عن القول بأن المهاجر او المغترب سيستفيد من «بطاقات السفر الانتخابية» للعودة الى لبنان او لزيارة أهله؟

اذ تأسف حوراني على «ما نقرأه وما نسمعه وما نشاهده حول تصوير المغتربين في الاعلام اللبناني وكأنهم أشخاص بلا كرامة أو انه من السهل التلاعب بهم وكأن حاصل الذكاء لديهم دون ذكاء اللبنانيين المقيمين، وانه يمكن بيعهم وشرائهم ببطاقة سفر أو غيرها»، تقول: اذ نؤمن بحرية الرأي، الا اننا نشجب هذا التحقير بمغتربينا والذي سيساهم في اشمئزاز الكثيرين منهم، وامتناعهم عن التواصل مع الوطن أو حتى الكفر به، نسأل المسؤولين في الدولة اللبنانية والوزراء المعنيين أن يأخذوا موقفاً من هذه الممارسات، ونطالب القيمين على ادارة الاعلام المقروء والمرئي والمسموع، أن يتعاملوا مع المعلومات التي تردهم حول موضوع شراء أصوات المغتربين بدقة وحكمة، وبمستوى عال من الأخلاق المهنية، وأن لا يحرجوا بكرامات المغتربين الذين لهم فضل كبير على لبنان وشعبه وحكومته، فاذا كان البعض ولأسباب وجيهة أم لا، أو لأسباب وطنية وشخصية يقبل بمثل هذا العرض، فحري بنا أن لا نشمل كل المغتربين.

أما موقف الخبير الاقتصادي نسيب غبريل من هذا الأمر فجاء مرحباً، اذ قال: يجب أن نرحب بالاستفادة من الانتشار اللبناني في المشاركة بالانتخابات، لأن من شأن ذلك أن يبقيهم على صلة بوطنهم. هناك عدة دراسات للبنك الدولي ومراكز أبحاث اخرى تؤكد ان المغتربين حين يشاركون في الحياة السياسية في بلدهم الأم كالمشاركة في العملية الانتخابية، فان ذلك يدفعهم الى المزيد من الاستثمار في بلدهم، وارسال المزيد من الاموال لعائلاتهم، ما يساعد في النشاط الاقتصادي. لكن في حالة لبنان، فان قانون الانتخابات الجديد، ولسوء الحظ لم يسمح للمغتربين اللبنانيين الاقتراع والتصويت في السفارات اللبنانية، علما ان العديد من الدول تفتح هذا المجال أمام مواطنيها المغتربين عبر المشاركة في صناديق اقتراع توضع في سفارات بلدانهم انطلاقاً من حق كل مواطن في اختياره لممثليه، وان من دول اقامتهم. ان الانتشار اللبناني يسهم وعلى نحو كبير في الاقتصاد اللبناني، وعلى كافة المستويات، لذا، على الطبقة السياسية التوقف عن اعتبار الانتشار اللبناني مجرد عمل مجاني، بل العمل للاستفادة من اصواتهم ليبقوا على اتصال وتواصل بوطنهم الأم.

## تطور تحويلات المغتربين المالية بالدولار الاميركي الى لبنان

- العام ٢٠٠٠: مليار و٥٨٢ مليون دولار.
- العام ٢٠٠١: مليارات و٣٠٧ ملايين دولار.
- العام ٢٠٠٢: ثلاثة مليارات و١١١ مليون دولار.
- العام ٢٠٠٣: اربعة مليارات و٦٧٢ مليون دولار.
- العام ٢٠٠٤: خمسة مليارات و٥٩٢ مليون دولار.
- العام ٢٠٠٥: اربعة مليارات و٩٢٤ مليون دولار.
- العام ٢٠٠٦: خمسة مليارات و١٨٣ مليون دولار.
- العام ٢٠٠٧: خمسة مليارات و٥٠٠ مليون دولار.
- العام ٢٠٠٨: ستة مليارات دولار اميركي.

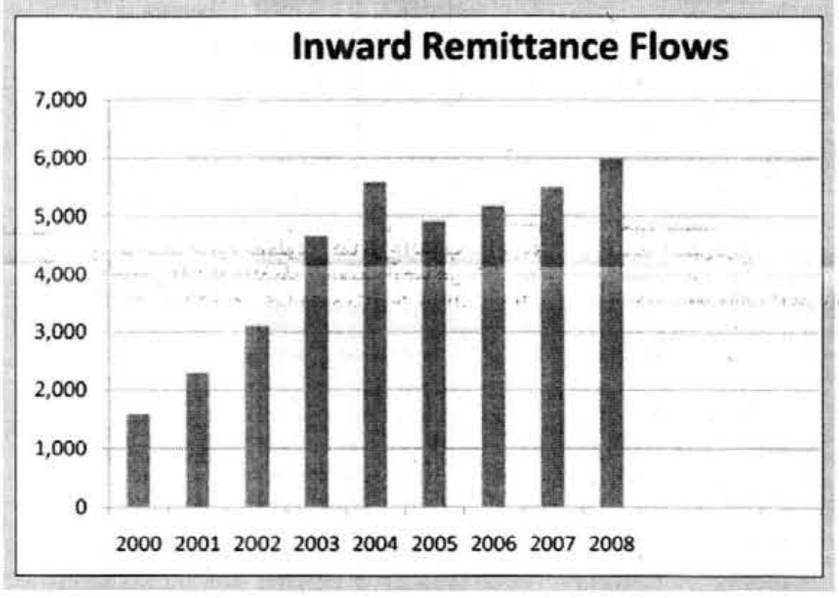

عائدون من الخارج

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"